

شهر القواعد المثلى

في صفات الله وأسمائه الحسنى

محمد بن صالح العثيمين
- رحمه الله تعالى -

لفضيلة الشيخ

عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر
حفظه الله تعالى

النسخة الإلكترونية الثانية

www.ajurry.com

[الدرس الرابع] 

أعد هذه المادة
سالم بن محمد الجزائري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على إمام المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد؛

وصلنا إلى القاعدة الرابعة من قواعد الأسماء الحسنى، وهي عن الدلالات الثلاث: المطابقة والتضمن والالتزام.

وقد أوضح الشيخ -رحمه الله- المراد بهذه الدلالات الثلاث.

وأيضاً بيّن بالمثل دلالة أسماء الله الحسنى على الصفات مطابقةً وتضمناً والتزاماً.

ثم ذكر أهمية دلالة اللازم وعظم شأنها وكبير فائدتها، وذكر في أثناء هذا ما يتعلق بلازم كلام الله وكلام رسوله -صلى الله عليه وسلم- أنه حق إن صحّ أنه لازم.

وعرفنا أن قوله: (إن صحّ أنه لازم) قيد لا بد منه، وضابط لا بد من وجوده، حتى لا يقول من شاء ما شاء خوضاً في كلام الله أو كلام رسوله -صلى الله عليه وسلم- بغير علم ولا فهم.

ثم بعد ذلك انتقل -رحمه الله- إلى الحديث عن لازم كلام المخلوق؛ هل يعدُّ لازم قوله قولاً له، أو ما يعرف بلازم المذهب هل هو مذهب، فتحدّث الشيخ -رحمه الله- عن هذه المسألة، وذكر أن لهذا الأمر حالات ثلاث:

الحال الأولى: أن يُذكر للقاتل ويلتزم به، وضرب مثال على ذلك، والأمر هنا ظاهر؛ هل هو قول له أو ليس قولاً له، ، إذا ذكر له اللازم والترم فهو قول له، بلا إشكال.

الحال الثانية: أن يذكر له اللازم ولا يلتزم، كأن يقول له قائل: يلزم قولك كذا وكذا، فيقول: أبداً، هذا ليس صحيح، ولا يلزم من قولي. ويبيّن ذلك ففي مثل هذه الحالة لا يعد هذا اللازم قولاً له؛ لأنه ليس بلازم لقوله والأمر هنا أيضاً واضح لا إشكال فيه.

وضرب على هذا مثالا أن يقول النافي للصفات لمن يشبّتها: يلزم من إثباتك أن يكون الله تعالى مشابهاً للخلق في صفاته. هذا إلزام المعطلة لأهل السنة والجماعة، فماذا يقول صاحب السنة إذا أُلزم بهذا الإلزام؟ يقول: لا يلزم، ليس هذا من لازم إثبات الصفات لله -تبارك وتعالى-، لماذا؟ لأننا نثبت صفات الله -تبارك وتعالى- على وجه يختصّ به، ويليق بجلاله وكماله، وهي مضافة إليه، وما يضاف إليه -سبحانه- من الصفات فإنه يليق بجلاله وكماله، كما أن ما يضاف إلى المخلوق من الصفات فإنه يليق بنقصه، والصفة بحسب من أُضيفت إليه، ولهذا الصفة تتفاوت قوة وضعفاً بحسب

من أضيفت إليه، ولا يستوي فيها عموم من أضيفت إليهم الصفة، وهذا أمر معلوم فيما بين مخلوق ومخلوق، فكيف بالأمر بين الخالق والمخلوق.

عندما نأتي إلى صفة القوة، تجد أن هذه الصفة موجودة في الحيوانات، يقال: قوة النملة، وقوة الأسد، قوة مضافة إلى غلة وقوة مضافة إلى الأسد، وهي صفة للنملة وصفة للأسد.

ولم يلزم في فهم كل العقلاء من إضافة القوة للنملة أن تكون مشابهة لقوة الأسد.

هذا نعلمه بين المخلوق والمخلوق، فكيف بالأمر بين الخالق والمخلوق؟ لم يلزم هذا الإلزام الذي يذكرونه بين مخلوق ومخلوق، فكيف يجعل لازماً بين خالق ومخلوق؟

فإذن إلزام باطل، لا أساس له، ومنتقض، وبيان انتقاضه بما ذكرت وأشرت إليه، وهو ما وضحه الشيخ - رحمه الله - بقوله: (لأن صفات الخالق مضافة إليه لم تذكر مطلقة)، ماذا تعني الإضافة عندما تضاف الصفة إلى الله؟ الاختصاص، إذا أضيفت إلى الله - عز وجل - اختصت به، عندما نقول: سمع الله، علم الله، استواء الله، إرادة الله، هذه الإضافة إلى الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - دلت على الاختصاص.

من يجد هذه الإضافة في القرآن والسنة: سمع الله، بصر الله، علم الله، أيجوز له أن يخطر بباله أو يدور في خياله ما يشاهده في المخلوقين من سمع وبصر وإرادة؟ إذا وجد منه شيء من ذلك فهذا هو التشبيه؛ لأنه لم يفهم من الصفة المضافة إلى الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - إلا ما يشاهده المخلوقات، والله - عز وجل - ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١].

إذن الإضافة تفيد الاختصاص، عندما نقول: سمع الله، بصر الله، يد الله، علم الله، هذه الإضافة تفيد الاختصاص، أي أن هذا الوصف مختص بالله لائق بالله، لائق بجلاله وكماله، لا يشبه وصف المخلوقين.

قال: (لأنها لم تذكر مطلقة حتى يمكن ما ألزمت به) إلزام غير صحيح، لهذا السبب.

وأشرت إلى قاعدة معروفة عند أهل العلم وهي أن الإضافة تفيد التخصيص؛ أي أن ما يضاف إلى الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - من الصفات يخصه ويليق بجلاله، وما يضاف إلى المخلوق من الصفات يخصه ويليق بنقصه.

ولهذا لاحظ هنا ملاحظة مهمة فيما يتعلق باللازم، الصفة عندما تضاف إلى الله، عندما تقول: سمع الله، بصر الله، علم الله، ما لازم هذه الإضافة عندما تضيف الصفات إلى الله؟ الكمال؛ لأنها مضافة إلى الرب جل وعلا، فلازم هذه الإضافة الكمال.

بينما إذا أضيفت الصفة إلى المخلوق ما لازمها الكمال أم النقص؟ إذا أضيفت إلى الناقص المفتقر المحتاج الضعيف ما لازمها الكمال أو النقص؟ هي بحسب من أضيفت إليه.

إذن لازم الصفة عندما تضاف إلى الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- هو الكمال، ولازم الصفة عندما تضاف إلى المخلوق هو النقص. وهذا واضح، فإذا جاء مغالط، وجعل ما هو لازم في الصفة حال إضافتها للمخلوق لازما للصفة حال إضافتها للخالق، ماذا يكون: باطل أو حق؟ باطل، وهذا الذي تُرد به هذه الشبهة.

عندما يقول: يلزم من إثباتك للصفات التشبيه.

يقال: هذا لا يلزم؛ لأن الصفات لم نأت بها مطلقة وإنما مضافة إلى الرب العظيم والخالق الجليل ذو الجلال والكمال والعظمة والكبرياء، فما يضاف إليه من الصفات يخصه ويليق بجلاله وكماله وعظمته. وأما اللازم الذي تذكر فهذا يخص المخلوق.

ولاحظ هنا هذا الذي نتحدث عليه الآن: إلزام هؤلاء، هو الذي جعل أهل السنة يقولون عن المعطلة: إنهم مشبهة؛ لأن من عطّل الصفات بداية تعطيله هو توهم التشبيه واعتقاد أن إضافة الصفة إلى الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- دالة على التشبيه.

الشاهد أن هذا الإلزام لا يلزم، إذن لا يكون مذهبا، هل لازم القول قول؟ عرفنا في الحال الأولى التي يذكر له اللازم فيلتزم أنه قولاً له.

وهذه الحال الثانية يذكر له القول ولا يلتزم فلا يعد قولاً له.

هنا في الحالة الثانية هل لازم القول قول؟ يقال هنا: هذا اللازم ليس بصحيح فلا يعد قولاً. وإذا علمت هذا فإنك تدرك عظم جناية أهل التعطيل عندما يرمون أهل السنة بالتشبيه؛ يقولون المشبهة.

(المشبهة) هذه الكلمة التي يرمي بها المعطلة أهل السنة من أين جاءوا بها فرموا بها أهل السنة والجماعة؟ من هذه القضية؛ يعني جعلوا لازما لقولهم ما لا يلزم عليه، وعدّوه مذهبا، وجعلوه عقيدة لهم، وأصبحوا يرمونهم به، بينما أهل السنة براء من ذلك كله.

قال: (وعلى هذا فتكون مختصة به لائقة به).

ثم ذكر الشيخ وجهها - في الرد على هؤلاء - آخر قال: (كما أنك أيها النافي للصفات تثبت لله تعالى ذاتاً وتمنع أن يكون مشابهاً للخلق في ذاته، فأبي فرق بين الذات والصفات؟!.) وهذه قاعدة وهي أن القول في الصفات كالقول في الذات؛ أي كما أنك تثبت لله - عز وجل - ذاتاً مختصة به لا تشبه ذوات المخلوقين فما الذي يمنعك أن تثبت له صفات مختصة به، لا تشبه صفات المخلوقين، فإن قال: إن أثبت له الصفات لزم التشبيه، يقال: إذا كان هذا صحيحاً فإنه ينسحب على الذات، يلزم من إثباتها التشبيه - تشبيه ذاته بذات خلقه -، ولا جوابه على هذا إلا أن يقول: أبداً أنا أثبت له ذاتاً مختصة به، فيقال له: أثبت له صفات مختصة به، تليق بجلاله وكماله. وكما أنه ليس بلازم لك أن تكون مشبهاً بإثبات ذات مختصة، فكذلك ليس بلازم أن تكون مشبهاً بإثبات صفات مختصة بالله تبارك وتعالى.

وعلى كل حال، فإن هذا الاحتمال الثاني واضح أنه ليس قولاً؛ يعني هذا الإلزام ليس قولاً؛ لأن من يلزم بهذا الإلزام لا يلتزم، ويرد ذلك، ويبين أنه ليس بلازم لقوله.

[المتن]

الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتاً عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في هذه الحال ألا ينسب إلى القائل، لأنه يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به أو يمنع التلازم، ويحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن قوله؛ لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم. ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول.

[الشرح]

هذه الحال الثالثة، الحالة الأولى يلزم فيلتزم فبعد مذهباً، والحالة الثانية يلزم ولا يلتزم فلا يعد مذهباً.

الحالة الثالثة مسكوت عنه؛ يعني لا يُدرى عن حاله؛ هل هو يلتزم بهذا؛ يعني هل بلغه هذا الإلزام أو لم يبلغه، هل يلتزم أو لا يلتزم، لا يُدرى؛ مسكوت عنه، أي لم يذكر له هذا اللازم، ما ذكره له من يلزمه به، أو من يعده لازماً لقوله.

ففي هذه الحالة اللازم المسكوت عنه، هل يعدُّ قولاً للإنسان أو لا يعدُّ قولاً؟

يقول الشيخ رحمه الله: إن هذا لا يعد قولاً للإنسان؛ لورود احتمالات:
احتمال أن يذكر له فيلتزم، فإذا كان كذلك أصبح قولاً له، وهذه هي الحالة الأولى.
ويحتمل أن يذكر له فيمتنع من الإلزام، ولا يراه لازماً لقوله ويبين ذلك، فلا يعد قولاً له وهذه
الحال الثانية.

ويحتمل أمراً آخر أن يذكر له لازم قوله، ويكون عندما قال بهذا القول ذهل عن ما يلزم من
قوله، فيذكر له ما يلزم من قوله من باطل فيتنبه ويتوب، فلا يعد مذهباً له، كيف نعد مذهباً له وثمة
احتمال أن لو بلغه هذا الإلزام لمذهبه وفهمه واستوعبه لترك مذهب، وهذا وارد؛ يقول الإنسان
بقول فلا يفطن للآزم باطل لقوله، ثم تلقاه بنصيحة بينة وبكلام واضح، وتقول له: يا فلان أنت قلت
كيت وكيت، وهذا يلزم منه كذا وكذا، وتوضح له، فينتبه، فيقول: والله ما انتبهت ولا شعرت
بهذا اللازم، فأستغفر الله وأتوب إليه. هذا وارد.
فإذا كان هذا الاحتمال وراود فلا يصلح أن ينسب إليه ابتداءً ويعد قولاً له ما يلزم من
قوله، وهذا من الإنصاف.

قال: (الحال الثالثة: أن يكون اللازم مسكوتاً عنه، فلا يذكر بالتزام ولا منع، فحكمه في
هذه الحال ألا ينسب إلى القائل) حكمه في هذه الحال أن لا ينسب إلى القائل لماذا؟ قال: (لأنه
يحتمل لو ذكر له أن يلتزم به) وهذه الحالة إن وجدت يكون قولاً له، لازم قوله قولاً له؛ لأنه ذكر
له والتزم فينسب إليه ويعد قولاً له.

(أو يمنع التلازم) هذه الحال الثانية (أو يمنع التلازم) فلا يعد قولاً له.
حال ثالثة (ويحتمل لو ذكر له فتبين له لزومه وبطلانه أن يرجع عن قوله؛ لأن فساد اللازم
يدل على فساد الملزوم).

فلما كانت هذه الحالات واردة ما أصبح مناسباً أن يعدّ لازم القول المسكوت عنه قولاً لقائله
لهذه الاحتمالات الثلاثة التي ذكر الشيخ.

قال: (ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول). لاحظ هنا تعبير الشيخ
الدقيق قال: (ولورود هذين الاحتمالين لا يمكن الحكم بأن لازم القول قول). والاحتمالات كم؟
ثلاثة، فلماذا قال الشيخ: (هذين الاحتمالين) ولم يقل: هذه الاحتمالات؛ لأن الأول (قولاً له)؛

لكن ورود احتماليين يمنعان من جعله لازماً لقوله، أما ذاك الاحتمال هو الوارد وحده، الاحتمال الأول لو كان هو الوارد وحده ما في حرج من أن يعد لازم مذهبه مذهباً له، لا حرج في ذلك لو كان لا يرد إلا الاحتمال الأول.

إذن الذي يمنع من عد لازم القول المسكوت عنه قولاً لصاحبه احتمالان:

الأول: أن يذكر له فيمتنع.

والثاني: أن يذكر له فيتوب.

فلورود هذين الاحتمالين - الامتناع أو التوبة - لم يكن في هذه الحال لازم القول قولاً.

[المتن]

فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله، لزم أن يكون قولاً له، لأن ذلك هو الأصل، لاسيما مع قرب التلازم.

قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل، أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه، ونحو ذلك.

[الشرح]

هذا إيراد ذكره الشيخ - رحمه الله - على ما قرره، وهو أن لازم القول المسكوت عنه لا يصح أن يعد لازماً للقول للاحتمالين اللذين أوردهما، فأورد على هذا إيراد فقال: (فإن قيل: إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله) أي من حيث هو يلزم من قوله هذا الأمر، (إذا كان هذا اللازم لازماً من قوله، لزم أن يكون قولاً له) طالما أنه لازم من قوله فيلزم من ذلك أن يكون قولاً له، (لأن ذلك هو الأصل) يعني الأصل أن من يقول قولاً يتحمل القول وتبعاته ولوازمه، هذا الأصل؛ فـ (لأن ذلك هو الأصل) يعني من يورد هذا الإيراد، فإذا ما المانع أن نجعله قولاً له دون أن نبحت معه أو ننظر في حاله هل يلتزم أو لا يلتزم؟ لماذا لا نمشي الأمر على الأصل، طالما أنه لازم من قوله، فلنعهده قولاً له؟

قال من يورد هذا الإيراد: **(لأن ذلك هو الأصل، لاسيما مع قرب التلازم)**. بين قوله وما يلزم من قوله، إذا كان يعني التلازم قريب، قد يكون التلازم بعيد لا يتضح لكن إذا كان التلازم قريب، وأمره متّضح أو شبه متّضح، فلماذا لا نعهده ابتداءً، هذا إيراد على ما قرره الشيخ رحمه الله. ما الجواب على ذلك؟ قال: **(قلنا: هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم)**، لضعف الإنسان وقصوره قد يقول قولاً ولكنه عند قوله له لا يستشعر اللازم.

ولكي يتضح لك ذلك أنظر أنت إلى نفسك، أحياناً في بعض أحاديثك تقول لزميل لك قولاً، ثم تمشي وتقول: سبحان الله كيف قلت هذا القول، هذا يفهم منه كذا، وهذا يفهم منه كذا. هذه ما تأتيك في لحظة القول، وإنما لما تمشي وتفكر تجد أنه خطر، ولهذا بعضهم يتصل بزميله قلت لك كذا وهذا حقيقة يفهم منه كذا، وهذا يحصل كثيراً.

ولهذا ما ينبغي أن يبادر الإنسان إلى إلزام الإنسان بلوازم قوله، وعدّها قولاً له، فتجعل قولاً له ما لا يراه؛ بل لو أخبرته بلوازم قوله، يقول لك: والله ما أردت ذلك ولا قصدته.

والقاعدة هنا أن المؤمن يحب لأخيه ما يحب لنفسه، لو سألت كل واحد منكم أحب أن يُنسب إليك ما هو لازم من قولك، ولم تشعر أنه لازم من قولك، أحب أن يعد قولاً لك ويضاف إلى أقوالك؟ أحب ذلك لنفسك؟ كل واحد يقول: لا والله، لا أحب أن يضاف إلي لازم لقولي وأنا ما انتبهت أنه لازم لقولي. والأمر واضح.

قال: **(هذا مدفوع بأن الإنسان بشر، وله حالات نفسية وخارجية توجب الذهول عن اللازم، فقد يغفل، أو يسهو، أو ينغلق فكره، أو يقول القول في مضايق المناظرات)** وهذه مشكلة في مضايق المناظرات يكون هم الإنسان قطع مخاصمه، فيأتي بكلمات ما يستوعب مدى دلالتهما أو ما يترتب عليها من لوازم، وفي الغالب تأتي سريعة **(في مضايق المناظرات من غير تفكير في لوازمه، ونحو ذلك)**. ففي مثل هذه الحالة الإنصاف يقتضي أن لا يُعد لازم القول قولاً له.

والدين النصيحة قبل أن يعد قولاً له، ينصح ويبين بأن هذا لازماً من مذهبه، فإن التزم عد قولاً له، وإن بين عدم التلازم فالأمر واضح، وإن تاب، ومن تاب تاب الله عليه. فهذه احتمالات ثلاثة أوردها الشيخ في مسألة: هل لازم القول قولاً.

[المتن]

القاعدة الخامسة:

أسماء الله تعالى توقيفية، لا مجال للعقل فيها.

وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يزداد فيها ولا ينقص؛ لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه -تعالى- من الأسماء، فوجب الوقوف في ذلك على النص لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (٣٦) [الإسراء: ٣٦]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٣٣) [الأعراف: ٣٢]، ولأن تسميته -تعالى- بما لم يسم به نفسه، أو إنكار ما سمي به نفسه، جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك والاقتصار على ما جاء به النص.

[الشرح]

قال رحمه الله: (القاعدة الخامسة) أي من قواعد أسماء الله الحسنى.

(أسماء الله -تعالى- توقيفية) هذه قاعدة، ومعنى (توقيفية) أي يُتوقف في إثباتها على النص؛ على السمع، (توقيفية) تفعيل من الوقف، والمراد بتوقيفية أن يوقف في إثباتها على النص، فلا يزداد عليه ولا ينقص منه، لا يزداد على النص ولا -أيضا- ينقص ما لم يثبت بالنص لا نثبته، وما ثبت بالنص لا ننفيه، هذا معنى نتوقف على النص، في الإثبات وفي النفي، لا نُثبت إلا ما ثبت في النص، ولا ننفي إلا ما نفي بالنص، فيما يتعلق بأسماء الله تبارك وتعالى.

وهذا معنى قول أحد السلف: ندور مع السنة حيث دارت. أي نفيا أو إثباتا، فما ثبت في الكتاب والسنة أثبتناه وما نفي في الكتاب والسنة ونفيناه، لا نتجاوز القرآن والحديث.

وهذا أيضا هو معنى قول الإمام أحمد رحمه الله: ونصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، لا نتجاوز القرآن والحديث. قوله: (لا نتجاوز القرآن والحديث) هذا هو الوقوف مع النصوص وعدم التقدم بين يدي الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

(أسماء الله -تعالى- توقيفية) أي لا تُثبت منها اسما إلا بدليل من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ بمعنى أن تقول: من أسماء الله الحسنى كذا لقوله تعالى كذا، ومن أسمائه الحسنى لقوله -

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كذا، هذا معنى 'توقيفية' تذكر الاسم مقرونا بدليله من كلام الله أو كلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(لا مجال للعقل فيها) لأنَّ شأن العقل أحقر من أن يُسمَّى الله - جل وعلا - بما لم يسمَّ به نفسه، أن يذكر الله أسماء ابتداءً دون أن تبنى على مستند ودليل من كلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(لا مجال للعقل فيها) العقل له مجالات، وإذا تجاوز مجالات عقله خاض فيما لا علم له به وقال بلا علم، وخوض العقل أو إقحام العقل في مثل هذا الباب إقحام له في غير مجاله، العقل له حدود وله مجال إن تجاوزها تعدى.

مثل ما قال بعض السلف: سمعك له حد؛ يعني سماعك للصوت تجد صوت من هو قريب منك واضح، إذا ابتعد ضعف صوته، وإذا ابتعد أكثر انقطع الصوت، إن حاولت أن تسمع بسمعك المجرد الصوت النائي البعيد الذي في أقصى الدنيا وأخذت تستجمع سمعك لتسمع كلامه، ما تحصل من هذا العمل إلا الشطط، وكذلك النظر له حد، حواس الإنسان لها حد، عقله له حد وله مجال، إن أراد الإنسان أن يقحم عقله في غير حده تجاوز وتعدى وظلم.

ومن ذلك القول على الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بالعقل المجرد في مثل هذا الباب باب أسماء الله الحسنى، يخوض في أسمائه - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بعقله المجرد بعيدا عن كلام الله وكلام رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال: (وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة، فلا يزداد فيها ولا ينقص)، (لا يزداد فيها) أي في أسماء الله الواردة في الكتاب والسنة، (ولا ينقص) أي من أسماء الله الواردة في الكتاب والسنة.

من زاد فيها ماذا يكون؟ قال بلا علم، وقف ما له به علم، وإذا نقص يكون كذب وجحد ما أثبتته الله لنفسه، فهو إن زاد تعدى من جهة القول على الله بلا علم، وإن نقص تعدى من جهة تكذيب ما أثبتته الله لنفسه وما أثبتته له رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولهذا لا يزداد فيها ولا ينقص.

ثم أخذ الشيخ في ذكر دليل القاعدة قال: (لأن العقل لا يمكنه إدراك ما يستحقه - تعالى - من الأسماء) إدراك ما يستحقه - تعالى - من الأسماء بالعقل المجرد ما لا يمكن أن يكون للعقل، (فوجب الوقوف في ذلك على النص) هنا يأتي السؤال على هذا الذي ذكر الشيخ ما الدليل على ذلك؟ ما

الدليل على أن العقل المجرد لا يمكنه إدراك ما يستحقه - تعالى - من الأسماء، قال: (لقله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]) العقل المجرد عندما يخوض في أمر غيبي - لأن الله غيب بالنسبة لنا؛ لم نره - يكون قفا ما ليس له به علم.

أرأيتم لو أن شخصا قال للناس: سأخبركم الآن بصفات للجنة لم تأت في الكتاب السنة، وإنما عرفت هذه الصفة من عقلي وبعقلي، واللجنة فيها كذا.. ويذكر تفاصيل أشياء يدعي وجودها في الجنة، أيقبل منه ذلك؟ هذا خوض بالعقل المجرد بما لا يمكن للعقل أن يدركه؛ لأن إدراك الشيء إما بالخبر أو برؤية النظير أو بالمشاهدة، وهذه كلها منتفية فيما لم يأت من أسماء الله - تبارك وتعالى - في كتابه وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، فالعقل لا مجال له أن يدرك، والله - تبارك وتعالى - يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ ومعنى ﴿وَلَا تَقْفُ﴾ أي لا تتبع ولا تمش في الطريق أو في القول الذي ليس لك به علم، ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾.

(وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٢]) وهذا الشاهد من الآية قوله: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ حرم الله - جل وعلا - ذلك أن يقول قائل عليه ما لا علم له به، وإنما بعقله المجرد، فهذا من أعظم المحرمات.

وهذه المحرمات الخمس - كما بين أهل العلم - مما أجمعت عليه الشرائع المترلة، ومما أجمع عليه جميع الأنبياء، هذه محرمات عند جميع الأنبياء.

ومن هذه المحرمات؛ بل أعظمها القول على الله - تبارك وتعالى - بلا علم وهو أساس كل بلاء ورأس كل شر ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، ومن المعلوم من تكلم في أسماء الله وصفاته بعقله المجرد قال على الله بلا علم وهذا من المحرمات.

قال: (ولأن تسميته) هذا استدلال آخر، (ولأن تسميته - تعالى - بما لم يسم به نفسه، أو إنكار ما سمي به نفسه، جناية في حقه تعالى، فوجب سلوك الأدب في ذلك والاقتصار على ما جاء به النص.) تسميته - تعالى - بما لم يسم به نفسه جناية في حقه ومخالفة للأدب مع الله تبارك وتعالى، وخوض في باب لا علم للإنسان به ولا دليل عنده عليه، وعلى كل هذا كله مما يدل على أن أسماء

الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- توقيفية، ومعنى ذلك أن يقف الإنسان فيها على النص وهو: قال الله، قال رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[المتن]

القاعدة السادسة:

أسماء الله -تعالى- غير محصورة بعدد معين.

لقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في الحديث المشهور: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيَ بِهِ نَفْسِكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتُ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ». الحديث رواه أحمد وابن حبان والحاكم، وهو صحيح.^(١)

وما استأثر الله -تعالى- به في علم الغيب لا يمكن لأحدٍ حصره، ولا الإحاطة به. فأما قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٢)، فلا يدلّ على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: "إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ تَعَالَى تِسْعَةً وَتِسْعُونَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ" أو نحو ذلك.

إذن فمعنى الحديث: أن هذا العدد من شأنه أن من أحصاه دخل الجنة، وعلى هذا فيكون قوله: «مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» جملةً مكملة لما قبلها، وليست مستقلة، ونظير هذا أن تقول: عندي مائة درهم أعددتها للصدقة، فإنه لا يمنع أن يكون عندك دراهم أخرى لم تعدّها للصدقة.

[الشرح]

هذه القاعدة السادسة من قواعد أسماء الله الحسنى أن أسماء الله الحسنى غير محصورة في عدد معين.

(١) مسند أحمد (٣٩١/١، ٤٥٢)، وابن حبان رقم (٢٣٧٢) ((موارد))، والحاكم (٥٠٩/١)، وأورده الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (١٩٩).

(٢) البخاري: كتاب التوحيد، باب إن لله مائة اسم إلا واحد، حديث رقم (٧٣٩٢).
مسلم: كتاب الذكر، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها، حديث رقم (٢٦٧٧).

هذه القاعدة ذكرها أهل العلم لسبب ألا وهو أن البعض ظنَّ أن قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إنَّ لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة**» دالا على الحصر؛ أي على حصر أسماء الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- بهذا العدد.

ولهذا وجد من قال: إن أسماء الله الحسنى تسعة وتسعين اسما فقط، لا زيادة عليها. قالوا: لأن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّ لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة**» ولهذا ذهب البعض مثل ابن حزم إلى أن أسماء الله تسعة وتسعين اسما فقط لا تزيد على ذلك. وهذا فهم خاطئ للحديث، وأيضا مخالف للأدلة الكثيرة الدالة على عدم حصر الأسماء الحسنى في هذا العدد، ويكون هؤلاء القائلين بهذا القول قد أخطؤوا من جهتين:

من جهة فهم الحديث «**إنَّ لله تسعة وتسعين اسما**».

ومن جهة مخالفة الأدلة الأخرى الدالة على عدم الحصر.

والشيخ -رحمه الله- بدأ تقرير هذه المسألة بهذه القاعدة إن (أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين)، وبدأ يذكر ما يدل على ذلك واكتفى بدليل واحد وهو حديث ابن مسعود المعروف بدعاء الهم: «**ما أصاب عبدا هم ولا حزن فقال: اللهم إني عبدك، ابن عبدك، ابن أمتك، ناصيتي بيدك، ماض في حكمك، عدل في قضاؤك، أسألك بكل اسم هو لك، سميت به نفسك، أو أنزلته في كتابك، أو علمته أحدا من خلقك، أو استأثرت به في علم الغيب عندك، أن تجعل القرآن العظيم ربيع قلبي، ونور صدري، وجلاء حزني. إلا أذهب الله همه وغمه وأبدله فرجا**» وفي رواية «**وأبدله فرحا**»، والشاهد من الحديث «**أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»، والحديث واضح أن أسماء الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- ليست محصورة بعدد؛ لأنَّ من أسمائه ما أنزل في كتابه وهي قطعا وجزما لا تقل عن تسعة وتسعين بدليل أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إنَّ لله تسعة وتسعين اسما مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة**» أي يمكن أن يقول ذلك -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- ويكون ما في الكتاب والسنة من أسماء الله أقل من هذا العدد، إذن يكون رغب فيما لا سبيل لتحصيله، فهي قطعا لا تقل عن تسعة وتسعين؛ بل أزيد؛ التي في الكتاب والسنة أزيد من تسعة وتسعين كما بين ذلك أهل العلم.

وفي الحديث - حديث ابن مسعود - قال: «**أو استأثرت به في علم الغيب عندك**» يعني هذه الأسماء غير موجودة في القرآن، والقرآن والسنة تقطع بأن ما فيهما من أسماء الله لا يقل عن تسعة وتسعين للحديث «**إن لله تسعة وتسعين اسماً**».

وإذا اتضح هذا، فماذا يقول من يدعي حصر أسماء الله في هذا العدد في قول النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**أو استأثرت به في علم الغيب عندك**»، هل ينفي ذلك يقول: لا يوجد شيء مستأثر وإنما هذه فقط، هذا تحكّم في النص.

وإن قال: لا، أنا أقول: إن التسعة والتسعين تشمل الموجود والمستأثر. ماذا يقال له؟ يقال له: إن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رغب في إحصاء هذه الأسماء التي عددها تسعة وتسعين، ولا يمكن أن يرغب فيما لا وجود له بهذا التمام. فإذا هذا ينقض قول من يقول بالحصر - حصر أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى - في هذا العدد (تسعة وتسعين).

ومما ينقضه قول النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في دعائه وهو ثابت في الصحيح: «**لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك**» والثناء عليه - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بأسمائه، ولو كانت أسماؤه محصورة محصورة بهذا العدد لأحصى ثناء عليه.

وكذلك ما جاء في الحديث الصحيح حديث الشفاعة عندما يعتذر الأنبياء عن الشفاعة، ويقول عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**أنا لها**» قال: «**فأخر ساجدا تحت العرش وأحمد الله بمحامد يعلمني في ذاك الوقت لا أعلمها الآن**»^(١) يحمده بماذا؟ بأسمائه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، ويشني عليه - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بأسمائه، مثل ما نقول: الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، مالك يوم الدين، هذا ثناء على الله - عز وجل - بأسمائه.

فهناك أسماء حسنى يعلمها النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - متى؟ يوم القيامة عندما يخّر ساجدا ليشفع فيثني على الله - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - بها، فأين الحصر؟

(١) البخاري: كتاب التوحيد، باب كلام الرب عز وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم، برقم: (٧٥١٠).

مسلم: كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، برقم: (١٩٣).

إذن هذه ثلاثة أدلة تدل على أن قول من يقول بحصر أسماء الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- في هذا العدد «**إن لله تسعة وتسعين اسماً**» غير صحيح ومنتقض بهذه الأدلة.

إذا علم هذا، فيأتي هنا السؤال إذن ما معنى قوله: «**إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة**» أليس هذا دليل على حصر أسماء الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- في هذا العدد؟
يقال: لو كان الحديث متكوّنًا من جملتين:

الأولى: «**إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحد**».

والأخرى: من أحصى تسعة وتسعين اسماً لله دخل الجنة.

لكان: إن لله تسعة وتسعين اسماً يدل على الحصر؛ لكن الحديث كما بين أهل العلم جملة واحدة «**إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة**» فالعدد متعلق ببقية الجملة وهو قوله: «**من أحصاها**» والمعنى: إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة؛ يعني من شأنها أن من أحصاها دخل الجنة، لا أنها محصورة في هذا العدد.

وأضرب لكم مثالا آخر يتّضح به معنى هذا الحديث، لو قلت لكم: إن عندي تسعة وتسعين كتابا أعددتها هدية لكم. لاحظ بقية الكلام (أعددتها هدية لكم)، هل تفهمون من كلامي هذا أنه لا يوجد عندي من الكتب إلا هذا العدد، أم ماذا تفهمون؟ تفهمون أن هذا العدد المعين الذي ذكر هنا متعلق بالإهداء، لا أن ما عندي من الكتب هو هذا العدد.

وهذا مثال؛ لا يأتي شخص بعد يوم أو يومين ويقول: أنت وعدتنا بتسعة وتسعين كتابا، هذا مجرد مثال.

إذن الأمر واضح: إن عندي تسعة وتسعين درهما أعددتها للصدقة، إن عندي تسعة وتسعين كذا أعدتها لكذا، الأمر واضح؛ يعني أن هذا العدد من شأنه كذا.

وهذا معنى قول أهل العلم: إنها جملة واحدة. «**إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة**» هذه جملة واحدة.

فإذن الحديث لا دلالة فيه لمن أخذ منه حصر الأسماء في هذا العدد؛ لأنه جملة واحدة فلا يدل على الحصر.

قال الشيخ رحمه الله: (أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين. لقوله -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في الحديث المشهور: «أَسْأَلُكَ بِكُلِّ اسْمٍ هُوَ لَكَ سَمِيتَ بِهِ نَفْسَكَ، أَوْ أَنْزَلْتَهُ فِي كِتَابِكَ، أَوْ عَلَّمْتَهُ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ، أَوْ اسْتَأْثَرْتَ بِهِ فِي عِلْمِ الْغَيْبِ عِنْدَكَ». الحديث رواه أحمد وابن حبان والحاكم، وهو صحيح.) أيضا يضم إلى هذا الحديث الحديثان اللذان أشرت إليهما.

قال: (وما استأثر الله -تعالى- به في علم الغيب لا يمكن لأحدٍ حصره، ولا الإحاطة به.) قال: (فأما قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، فلا يدلّ على حصر الأسماء بهذا العدد، ولو كان المراد الحصر لكانت العبارة: "إِنَّ أَسْمَاءَ اللَّهِ -تعالى- تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ" أو نحو ذلك.) لكن العبارة هنا التي في الحديث لا تفيد الحصر، يوضح الشيخ معنى العبارة في الحديث.

قال: (إذن فمعنى الحديث: أَنَّ هَذَا الْعَدَدَ) الذي هو تسعة وتسعين (من شأنه أَنْ مِنْ أَحْصَاهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَعَلَى هَذَا فَيَكُونُ قَوْلُهُ: «مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» جُمْلَةً مُكَمَّلَةً لِمَا قَبْلُهَا، وَلَيْسَتْ مُسْتَقْلِلَةً، وَنَظِيرُ هَذَا أَنْ تَقُولَ: عِنْدِي مِائَةُ دِرْهَمٍ أَعَدَدْتُهَا لِلصَّدَقَةِ، فَإِنَّهُ لَا يَمْنَعُ أَنْ يَكُونَ عِنْدَكَ دِرَاهِمٌ أُخْرَى لَمْ تَعُدَّهَا لِلصَّدَقَةِ.) وهذا واضح في تبين معنى الحديث.

وهنا بالمناسبة قوله في الحديث «أَحْصَاهَا»: أحب أن ينتبه طالب العلم في مثل هذه الأحاديث ومثل هذه النصوص أن يقف على مقصود الحديث أصالة؛ لأننا نتحدث عن جواب عن إشكالات وردت على الحديث أوردها من أخطأ في فهم الحديث فأجاب عنها أهل العلم بمثل هذه الإجابات. لكن ما مقصود الحديث أصالة عندما ذكره النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- للصحابه؟

الدعوة إلى العناية بأسماء الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- وفهمها وفقهها فقها صحيحا، وهذا هو مقصود الحديث، قال: «مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» وهذا لا يغيب عن هذا الأمر الذي هو مقصود الحديث، أن يعتني طالب العلم والمسلم بأسماء الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- ويعتني بفهمها ويعتني بالعلم بمقتضاها حتى ينال هذا الموعد الكريم والثواب العظيم الذي هو دخول الجنة.

والحديث فيه دلالة ظاهرة على عظم أثر العناية بأسماء الله -عز وجل- وفهمها والعمل بما تقتضيه، بنيل ثواب الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- ونيل كرامته.

وأيضا ينبغي أن ينتبه هنا إلى معنى الإحصاء في قوله: «أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، ما المراد بالإحصاء؟

بعض عوام المسلمين يحمل في جيبه ورقة مكتوب فيها تسعة وتسعين اسما من أسماء الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- ثم يخرجها، بعضهم يوظفها في أذكار الصباح والمساء، بلا دليل على ذلك، ثم يقرأ هذه الورقة، ويظن أن هذا هو الإحصاء المطلوب، ويظن أنه بهذا العلم قد أحصى أسماء الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى-، بينما هو يقوم بعمل لا دليل عليه.

ما الدليل على أن المسلم يقرأ كل صباح ومساء تسعة وتسعين اسما من أسماء الله؟ هذا لا دليل عليه، وليس هذا هو المراد بقوله عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**من أحصاها دخل الجنة**».

والعلماء يقولون المراد بالإحصاء في «**من أحصاها دخل الجنة**» ثلاثة أشياء:

الأمر الأول: حفظها وعدّها، يحفظ أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى، بحيث تكون حاضرة في ذهنه، مستذكرا لها، فيحفظ تسعة وتسعين اسما، ويكون مستذكرا لهذا العدد من أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

الأمر الثاني: أن يفهم معاني هذه الأسماء، ما معنى التواب، ما معنى الرحيم، ما معنى الغفور، ما معنى الملك، ما معنى العزيز. وقد عرفنا في القاعدة السابقة^(١) أن أسماء الله أعلام وأوصاف، فكما أنه عرف الاسم وعد من حيث العلمية، فأیضا ليعرف الاسم من حيث الوصفية، فيفهم الاسم ويؤمن بمعناه وبما دل عليه من صفة لله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

الأمر الثالث أن يعبد الله -جل وعلا- بمقتضاه؛ لأن كل اسم من أسماء الله الحسنى له عبودية مختصة به، وهي من موجبات العلم به والإيمان به. فالأمر الثالث في الإحصاء القيام بالعبودية المختصة بالاسم.

فمثلا إذا آمنا أن من أسماء الله التَّوَاب فلنؤمن بأننا دليل على ثبوت صفة التوبة؛ يتوب على من تاب جل وعلا، وأيضا نعمل بمقتضى ذلك فنجاهد أنفسنا على التوبة إلى الله جل وعلا.

إذا آمنا بأن الله سميع، نؤمن بالصفة التي دل عليها هذا الاسم وهو السمع، ونعمل بمقتضى ذلك، نسمعنا رب العالمين، فماذا علينا أن نكون فيما نقول، يتكلم الإنسان بالكلام الطيب والكلام السديد والذكر والدعاء والكلام المباح، ولا يتكلم بكلام قبيح يعلم أن ربه -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- وخالقه يسمعه منه، وهكذا البصير والعليم.. وسائر أسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

(١) القاعدة الثانية من قواعد الأسماء الحسنى.

الإحصاء إنما يكون بهذه الأمور الثلاثة بحفظها وعدّها، وبفهمها والعلم بمعانيها، والأمر الثالث العمل بما تقتضيه هذه الأسماء من خضوع وذل طاعة وانقياد وتعبد لله تبارك وتعالى، فمن كان شأنه معها أدخلته الجنة كما قال عليه الصّلاة والسّلام: **«إلا دخل الجنة»**.

(ونظير هذا) يعني نظير هذا الحديث، وله نظائر كثيرة في الدلالة على عظم أثر العناية بأسماء الله - تعالى - ومحبتها في دخول الجنة.

ومن الأمثلة على ذلك القصة التي جاءت في الصحيح قصة الصحابي الذي بعثه النبي - صلى الله عليه وسلم - في سرية، فكان يصلي بأصحابه ويقرأ في كل ركعة بسورة الإخلاص **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** فأشكّل هذا على من معه من الصحابة، ولما رجعوا إلى النبي - عليه الصّلاة والسّلام - ذكروا له الأمر فقال لهم عليه الصّلاة والسّلام: **«سلوه لأي شيء كان يفعل ذلك؟»** فسألوا قال: لأن فيها صفة الرحمن وأنا أحب الرحمن، أنا أكررها لأن فيها صفة الرحمن وأنا أحب الرحمن. فذهبوا وأخبروا النبي عليه الصّلاة والسّلام فقال: **«أخبروه أن حبك إياها أدخلك الجنة»**.^(١)

إذن حب أسماء الله وصفاته والعناية بفهمها والإكثار من مذاكرتها له الأثر البالغ والعظيم على حياة العبد الحياة الطيبة التي تفضي له بدخول الجنة.

بل إنني أقول: إن الفساد العريض الذي يوجد ناشئ من الجهل بأسماء الله وصفاته وعدم استحضار دلالات هذه الأسماء، وإلا لو وجد هذا الإيمان وهذا الاستحضار في القلوب لانكفت عما يغضب الرب تبارك وتعالى؛ ولأقبلت على ما يرضيه سبحانه وتعالى.

وهذا هو معنى قوله جل وعلا: **﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾** [فاطر: ٢٨]، وهو معنى قول بعض السلف: من كان بالله أعرف كان منه أخوف. لكن الخوف يقل والطاعة تضعف والمعصية تكثر عندما يضعف علم الإنسان بربه وخالقه وسيده ومولاه.

(١) البخاري: كتاب التوحيد، باب ما جاء في دعاء النبي صلى الله عليه وسلم أمته إلى توحيد الله تبارك وتعالى، حديث رقم (٧٣٧٥).

مسلم: كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب فضل قراءة (قل هو الله أحد)، حديث رقم (٨١٣).

والحديث بلفظ: **«سلوه لأي شيء يصنع ذلك»** فسألوه فقال: لأنها صفة الرحمن فأنا أحب أن أقرأ بها. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **«أخبروه أن الله يحبه»**.

[المتن]

ولم يصح عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تعيين هذه الأسماء، والحديث المروي عنه في تعيينها ضعيف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى^١ ص ٣٨٢ ج ٦ من "مجموع ابن قاسم": تعيينها ليس من كلام النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- باتفاق أهل المعرفة بحديثه، وقال قبل ذلك ص ٣٧٩: إن الوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسراً في بعض طرق حديثه. أهـ.

وقال ابن حجر في "فتح الباري" ص ٢١٥ ج ١١ ط السلفية:

ليست العلة عند الشيخين (البخاري ومسلم) تفرّد الوليد فقط، بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليس واحتمال الإدراج. أهـ.

[الشرح]

هذه الآن مسألة أوردها الشيخ -رحمه الله- بناء على ما ذكره حول القاعدة، القاعدة أسماء الله غير محصورة بعدد معين وبالمناسبة ذكر الحديث «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا**» لوجود من يستدل به على الحصر، ويبيّن الشيخ -رحمه الله- أنه لا دلالة في الحديث على الحصر، بمناسبة هذا الحديث تكلم الشيخ عن هذه المسألة وأنه لم يصح عن النبي تعيين هذه الأسماء.

حديث أبي هريرة في الصحيحين: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ**» ينتهي إلى هذا الحد، في صحيح البخاري ومسلم ينتهي الحديث الذي هو قول النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- والسَّلَامُ- عند هذا الحد بدون زيادة.

بينما ترى في الترمذي وأيضاً في ابن ماجه^(١) وأيضاً في كتب أخرى في الحديث بعد هذا الحديث سرد للأسماء متبعة بالحديث: «**إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا هُوَ اللَّهُ..**» وسُردت الأسماء التسعة والتسعين.

(١) سنن الترمذي: كتاب الدعوات، باب (٨٣)، حديث رقم (٣٥٠٧)، قال الشيخ الألباني: ضعيف بسرد الأسماء.

سنن ابن ماجه: كتاب الدعاء، باب أسماء الله عز وجل، حديث رقم (٣٨٦١)، قال الشيخ الألباني: ضعيف بهذا التمام.

في الصحيحين الحديث انتهى^١ عند **«من أحصاها دخل الجنة»** انتهى كلام النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- إلى هذا الحد؛ لكنك تجد في الترمذي وأيضا في ابن ماجه وأيضا في مصادر أخرى للحديث زيادة عدد تسعة وتسعين اسما من أسماء الله عز وجل.

فهنا سؤال: هل هذا العدد -الموجود في الترمذي والموجود أيضا في ابن ماجه وفي المصادر الأخرى- للأسماء من كلام النبي -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- أو ليس من كلامه؟

الآن الشيخ يبين لنا هذه المسألة يقول: **(ولم يصح عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- تعيين هذه الأسماء)** تعيين الأسماء لم يصح عنه صلوات الله وسلامه عليه بإسناد صحيح.

وما جاء من أحاديث في الترمذي وابن ماجه وغيرهما مشتملا على تعيين الأسماء بين أهل العلم عدم صحته وعدم ثبوته.^(١)

والشيخ -رحمه الله- بما يتسع له هذا المختصر ذكر نقلين عن شيخ الإسلام ابن تيمية وعن الحافظ ابن حجر وهما من هما في هذا الباب.

قال: **(قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى": تعيينها ليس من كلام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باتفاق أهل المعرفة بحديثه)** يحكي شيخ الإسلام -رحمه الله- الاتفاق على أن التعيين ليس من كلام النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، **(وقال قبل ذلك: إن الوليد)** الذي هو الوليد بن مسلم **(ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين كما جاء مفسراً في بعض طرق حديثه)**؛ في بعض طرق الحديث الوليد بن مسلم صرح أنه أخذ هذا العدد عن بعض شيوخه الشاميين.

لاحظ الآن كيف وُجد التعيين مرتبطاً أو ملحقاً بالحديث، أحد شيوخ الوليد بن مسلم اجتهد من باب التقريب والتيسير للناس ومساعدتهم على عدد الأسماء، جمع من القرآن ومن السنة تسعة وتسعين، مثل ما اجتهد هنا الشيخ ابن عثيمين -رحمة الله عليه- وجمع تسعة وتسعين من باب التقريب والتيسير. جمعها هذا الذي هو أحد شيوخ الوليد بن مسلم جمعها لهذا الغرض، فما

(١) قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى: فالحديث الذي فيه ذكر ذلك هو حديث الترمذي، روى الأسماء الحسنی في (جامعه) من حديث الوليد بن مسلم، عن شعيب عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ورواها ابن ماجه في سننه من طريق مَخْلَد ابن زياد القَطَوَانِي، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة. وقد اتفق أهل المعرفة بالحديث على أن هاتين الروایتين ليستا من كلام النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإنما كل منهما من كلام بعض السلف، فالوليد ذكرها عن بعض شيوخه الشاميين، كما جاء مفسراً في بعض طرق حديثه.

الذي حدث؟ ضمت للحديث حتى من يقرأ الحديث تسهل عليه هذه الزيادة معرفة تسعة وتسعين اسماً، ثم مع مضي الوقت دخلت في الحديث، وهذا ما يسمى^١ عند أهل العلم بالمدرج، والمدرج من أقسام الضعيف؛ يعني يدرج في الحديث ما ليس منه، يدرج في الحديث ما كان من كلام الرواة ما ليس منه، فلا يعد من حديث النبي ﷺ والصلاة والسلام.

ولماذا يأتي الإدراج؟ لوجود الإدراج أسباب، منها التوضيح، يكون من أدرج أراد أن يوضح، لم يرد أن ينسب إلى النبي ﷺ -عليه الصلاة والسلام- ما لم يقل، وإنما أراد أن يوضح مدلول الحديث أو يساعد على فهم الحديث فيذكر زيادة للتوضيح لا أنها من كلام النبي ﷺ -عليه الصلاة والسلام- وإنما على أنها شيء يوضح كلامه. ثم مع الوقت يحصل بسبب خطأ في الحفظ أو خطأ في قصور بعض الرواة فيجعل هذا المدرج ملتصقا بالمتن.

لاحظ أول ما كان «**إن لله تسعة وتسعين اسماً مائة إلا واحد من أحصاها دخل الجنة**» قال شيخنا فلان الذي هو الوليد بن مسلم: هي كذا وكذا وكذا، ثم يحصل قصور من بعض الرواة فيما بعد، فيحذف القائل وتلتصق الزيادة بالحديث وتصبح كأنها جزء من الحديث. وعلى كل حال باتفاق بأهل العلم بحديث النبي ﷺ -صلى الله عليه وسلم- الزيادة ليست من حديثه ﷺ والصلاة والسلام.

بل نبه شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى^١ ولعله في الموضع الذي أشار إليه الشيخ أو غيره أن هذه الأسماء التي جمعها شيخ الوليد فيها ما ليس من أسماء الله؛^(١) يعني هذا اجتهد منه، عندما عد تسعة وتسعين، فذكر فيها ما لا دليل عليه واضح أنها من أسماء الله، مثل (المنتقم) لأنه لم يأت في النصوص على أنه اسم، جاء في مثل قوله: ﴿**إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ** (٢٢)﴾ [السجدة: ٢٢]، لكن لم يأت على أنه اسم، وأيضا الانتقام لم يأت في النصوص مطلقا (إن الله هو المنتقم) ﴿**إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ**﴾ منتقم من المجرمين، هذا لا يعد في الأسماء.

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في المجلد الثامن: واسم (المنتقم) ليس من أسماء الله الحسنى الثابتة عن النبي ﷺ -صلى الله عليه وسلم-، وإنما جاء في القرآن مقيداً كقوله تعالى: ﴿**إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْتَقِمُونَ**﴾ [السجدة: ٢٢]، وقوله: ﴿**إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتقامٍ**﴾ [إبراهيم: ٤٧]، والحديث الذي في عدد الأسماء الحسنى الذي يذكر فيه المنتقم فذكر في سياقه: (البر التواب المنتقم العفو الرؤوف) ليس هو عند أهل المعرفة بالحديث من كلام النبي ﷺ -صلى الله عليه وسلم-.

وبالمقابل هناك أسماء واضحة لم تذكر في هذا الحديث مثل (الرب).^(١)
 هذا اجتهاد والاجتهاد قابل للخطأ وقابل للصواب، ولا يمكن بحال أن يجعل هذا الاجتهاد الذي اجتهده عالم من العلماء قولاً للنبي الكريم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فهذا لا يمكن.
 إذن الزيادة ضعيفة وهي من قبيل المدرج، والمدرج من قبيل الضعيف، ولا تصح أن تعد قولاً للنبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

قال: (وقال ابن حجر: ليست العلة عند الشيخين (البخاري ومسلم)) لماذا يقول الحافظ هنا: (ليست العلة عند الشيخين) لأن فيه تساؤل الآن قد يرد على بعض الأذهان؛ الشيخان البخاري ومسلم أوردا الحديث في الصحيحين بدون الزيادة.
 إذن عدم إيراد الزيادة له علة عند الشيخين ولأجل هذا استبعادها من الحديث ولم يورداها معه، فما علة هذا الاستبعاد وما علة عدم الإيراد؟

قال: (ليست العلة عند الشيخين (البخاري ومسلم) تفرد الوليد فقط) لأن الوليد إذا تفرد فهذا فيه علة في السند، وليست العلة هذه فقط؛ يعني تفرد الوليد بن مسلم (بل الاختلاف فيه والاضطراب، وتدليسه واحتمال الإدراج) كل هذه واردة، ومع وجود هذه الأمور، كل هذا يوهن الحديث ويدل على ضعفه.

وقوله: (الاختلاف فيه) تلاحظ أن فيما ذكره الترمذي وما ذكره ابن ماجه عدم توافق؛ مختلفة، ليس اختلافا كاملا وإنما في بعض الأسماء، فيه بعض الاختلاف، لو تقارن بين الأسماء الواردة في الأحاديث تجد بعض الاختلاف، مع وجود هذا الاختلاف، يأتي إن قيل: إنها من كلام النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يأتي السؤال ما هو؟ أي هذه الأسماء المعدودة في هذه الأحاديث المختلفة هو أسماء الله الحسنى؟

وعلى كل حال هذه الأمور جعلت أهل العلم بحديث النبي باتفاقهم كما قرر شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يجزمون بأن هذه ليست من الحديث؛ بل هي زيادة ضعيفة ولا يصح أن تنسب إلى النبي الكريم عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

(١) رواية ابن ماجه يوجد فيها اسم (الرب).

ولما بات هذا متقررًا عند أهل العلم اجتهد عدد من العلماء في جمع الأسماء من الكتاب والسنة، ولا يزالون إلى وقتنا هذا يجتهدون في جمعها من الكتاب والسنة.

الإمام أحمد جاء عنه، وسفيان جاء عنه، وأيضا فيما بعد ابن حجر جمع، والشيخ ابن عثيمين رحمه الله اجتهد وجمع تسعة وتسعين اسما.

لا يزال أهل العلم يعتنون بالجمع، فلو كان الجمع ثابتا على النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- لما أصبح ثمة حاجة إلى الاجتهاد في الجمع، لكنه لما لم يثبت عليه -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- اجتهد أهل العلم في جمع هذه الأسماء.

[المتن]

ولما لم يصح تعيينها عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- اختلف السلف فيه، وروي عنهم في ذلك أنواع. وقد جمعت تسعة وتسعين اسماً مما ظهر لي من كتاب الله -تعالى- وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

[الشرح]

أهل العلم بنوا الجمع على عدم ثبوته، بنوا اجتهداهم في الجمع على عدم ثبوت الجمع عن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وقد يتساءل لِمَ لم يأت الجمع عنه عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؟

هذا فيه فائدة، مثل ما ذكر العلماء في الساعة التي في يوم الجمعة، ومثل ما ذكر العلماء في ليلة القدر من الحكم، أيضا الحكمة هنا ظاهرة: حتى يجتهد الإنسان في العناية بأسماء الله وصفاته الواردة في الكتاب والسنة، فيكون ذا عناية بالأسماء الواردة في الكتاب والسنة.

ولهذا من كان معتنيا بالأسماء الحسنى الواردة في الكتاب والسنة وحريصا على تأملها وعلى تدبرها وعلى فهمها، وعلى العلم بما تقتضيه، فهو بإذن الله -جل وعلا- منطبق عليه الحديث.

والعلماء -رحمهم الله- اجتهد عدد منهم في جمع هذا القدر المذكور في الحديث تسهيلا للناس للحفظ، وأيضا للفهم؛ فهم المعاني، ولهذا بعض العلماء إضافة إلى الجمع اعتنوا بشرح الأسماء.

هناك خلاصة بديعة جدا في شرح الأسماء في تفسير ابن سعدي عقد فصلا في شرح أسماء الله الحسنى لكنها خلاصة من أبدع ما يكون.

وهناك أيضا آخرون من أهل العلم اعتنوا بهذا، فلما يكون أمانك الاسم وأمانك دليله وأمانك معناه، لا شك أن هذا من التيسير والتقريب للعلوم وللهمم وللعناية بأسماء الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى.

قال: (ولما لم يصح تعيينها عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- اختلف السلف فيه، وروي عنهم في ذلك أنواع). أنواع في الجمع؛ لأنك إذا أخذت ما جمعه الشيخ هنا وقارنت مثلاً بما جمعه ابن حجر، وقارنت مثلاً بينه وبين ما جمعه غيره ممن جمع، هل تجدهم متفقين على عدٍّ واحد؟ لا؛ لأن هذا اجتهاد، والشيخ -رحمه الله- قال: (هَذَا مَا ظَهَرَ لِي) ويظهر لغيره ما لم يظهر له، وهكذا.. فالمسألة ترجع إلى الاجتهاد، فبناء على ذلك اجتهد أهل العلم بالجمع.

يقول رحمه الله: (وقد جمعتُ تسعة وتسعين اسماً مما ظهر لي من كتاب الله تعالى وسنة رسوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

[المتن]

فمن كتاب الله تعالى:

الله، الأحد، الأعلى، الأكرم، الإله، الأول والآخر، الظاهر والباطن، البارئ، البر، البصير، التواب، الجبار، الحافظ، الحسيب، الحفيظ، الحفي، الحق، المبين، الحكيم، الحليم، الحميد، الحي، القيوم، الخبير، الخالق، الخلاق، الرؤوف، الرحمن، الرحيم، الرزاق، الرقيب، السلام، السميع، الشاكر، الشكور، الشهيد، الصمد، العالم، العزيز، العظيم، العفو، العليم، العلي، الغفار، الغفور، الغني، الفتاح، القادر، القاهر، القدوس، القدير، القريب، القوي، القهار، الكبير، الكريم، اللطيف، المؤمن، المتعالي، المتكبر، المتين، المجيب، المجيد، المحيط، المصور، المقتدر، المقيم، الملك، المليك، المولى، المهيمن، النصير، الواحد، الوارث، الواسع، الودود، الوكيل، الولي، الوهاب.

[الشرح]

هذه أسماء جمعها الشيخ -رحمه الله- من القرآن، ولهذا قال في بدايتها: (فمن كتاب الله تعالى) وذكر هنا واحداً وثمانين اسماً جمعها -رحمه الله- من القرآن الكريم.

ولعلك كمنشط علمي ينفعك الله -عز وجل- به في دينك أن تجعل لك وقتاً تتابع هذه الأسماء تذكر لكل اسم لنفسك في كراسة دليلاً من القرآن، ثم أيضاً تنظر معناه عند أهل العلم وأحيلكم على الخلاصة الجميلة الرائعة التي في تفسير ابن سعدي -رحمه الله- بعنوان "فصل في شرح أسماء الله الحسنى"، وأيضاً له كلام جميل في كتابه "فتح الملك العلام في العقائد والأحكام والآداب المستنبطة من

القرآن"، فتجعل لنفسك وقتا إما وحدك أو بعض زملائك في الاسم على ضوء مثلا ما جمع الشيخ، ودليله من القرآن ومعناه؛ الاسم ودليله ومعناه.

ثم أيضا جانب آخر تعني به ما هي الآثار التعبدية التي تترتب على هذا الاسم، وهذا يساعدك فيه كثيرا ابن القيم - رحمه الله - في عدد من كتبه منها "طريق المهجرتين" ومنها "مفتاح دار السعادة" ومنها أيضا "مدارج السالكين"، ومنها أيضا كتب أخرى له رحمه الله، ولهذا أيضا مما يفيدك في هذا الباب النونية وشروحها ومن شروحها شرح الشيخ ابن سعدي رحمه الله، وله في هذا الباب كتاب مختصر سماه "الحق والواضح المبين من توحيد الأنبياء المرسلين من الكافية الشافية"، وأيضا فيه شرح لأسماء الله الحسنى.

فالعناية بهذا مفيدا جدا لطالب العلم أن يعتني بهذه الأسماء، وكل اسم يجتهد في ذكر دليله، ثم معنى الاسم على ضوء ما ذكره المحققون من أهل العلم، ثم الآثار التعبدية التي ينبغي أن تترتب على ذلك، ثم تبدأ مجاهدة النفس على القيام به على الوجه الذي يرضي الله - تبارك وتعالى - لينال العبد، هذا الموعد العظيم المذكور في قوله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: **«إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةَ تِسْعِينَ اسْمًا مِائَةً إِلَّا وَاحِدًا مِنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»**.

[المتن]

ومن سنة رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:

الجميل، الجواد، الحكيم، الحي، الرب، الرفيق، السبوح، السيد، الشافي، الطيب، القابض، الباسط، المقدم، المؤخر، المحسن، المعطي، المنان، الوتر.

[الشرح]

ثم هنا أكمل البقية؛ لأنه جمع من القرآن واحدا وثمانين فبقي ثمانية عشر اسما ليكمل العدد إلى تسعة وتسعين.^(١)



(١) انتهى الشريط الرابع.

الفهرس

٢	مراجعة ما جاء في شرح القاعدة الرابعة في الدرس السابق
٥	اللازم المسكوت عنه من كلام غير الله ورسوله
٩	القاعدة الخامسة: أسماء الله تعالى توقيفية، لا مجال للعقل فيها
٩	شرح القاعدة الخامسة
١٠	شرح دليل القاعدة
١١	شرح دليل آخر للقاعدة
١٢	القاعدة السادسة: أسماء الله تعالى غير محصورة بعدد معين
١٢	شرح القاعدة السادسة
١٥	معنى حديث ((إن لله تسعة وتسعين اسما))
١٧	المراد بالإحصاء في الحديث السابق
١٩	تضعيف الحديث الذي فيه تحديد أسماء الله عز وجل
٢٣	جمع الشيخ العثيمين لأسماء الله عز وجل
٢٤	من كتاب الله العزيز
٢٥	من السنة المطهرة
٢٦	الفهرس

